



رئيسة قسم رقابة دور الحضانة الخاصة غيداء المجرن لـ «الأنباء»: لجنة من «الشؤون» والقوى العاملة و«الداخلية» تقوم بإغلاق فوري للحضانات غير المرخصة

كل حضانة مرخصة تقابلها أخرى غير مرخصة وأولياء أمور لـ «الأنباء»: نطالب بكاميرات مراقبة ومخارج طوارئ وممرضات في كل حضانة

بشرى شعبان - كريمة طارق



غيداء المجرن

كشفت رئيسة قسم رقابة دور الحضانة الخاصة غيداء المجرن ان عدد دور الحضانة الخاصة المرخصة في الكويت بلغ 364 دار حضانة منها في محافظة العاصمة 48 حضانة وفي محافظة حولي 68 حضانة وفي محافظة الفروانية 78 حضانة ومحافظة مبارك الكبير 43 حضانة ومحافظة الاحمدي 56 والجبراء 38 حضانة.

وبينت المجرن في تصريح لـ«الأنباء» ان مقابل كل حضانة مرخصة هناك تقريبا حضانة غير مرخصة أي ما يقارب الـ 368 حضانة غير مرخصة معظمها في المناطق الاستثمارية مشيرة الى ان وزارة الشؤون وبالتعاون مع كل من هيئة القوى العاملة منتملة في إدارة التفتيش ووزارة الداخلية يقومون بتفتيش يومي على دور الحضانة وتقوم بإغلاق مباشر للحضانات غير المرخصة ويتم سحب العاملة وإغلاق ملف الشركة أو المؤسسة المسجلة عليها العاملة.

وأشارت الى ان قانون الحضانات الخاصة يسمح لوزارة الشؤون بأن تمنح ترخيصا في العمارات وفق ضوابط، وحاليا جسر إعادة النظر في الضوابط الخاصة في منح الترخيص في العمارات في الاماكن الاستثمارية لتنظيم عمل الحضانات ومنح تراخيص لمستحقين وأقال غير المستحقة.

ورات المجرن ان لوزارة الشؤون دورا كبيرا وفعالا في متابعة دور الحضانة الخاصة والرقابة عليها عبر إدارة المرأة والطفولة قسم رقابة دور الحضانات الخاصة الذي يتولى مراقبة دور الحضانة والتأكد من مدى مطابقتها للشروط والضوابط والقوانين المعمول بها منها القرار الوزاري رقم «36 أ» لسنة 2014.

الى جانب قيام الإدارة بمنح التراخيص للحضانات مستوفية الشروط ومتابعتها والتأكد من توفير الاهتمام والرعاية من النواحي الجسدية والنفسية والاجتماعية والمعرفية وحماية الأطفال وسلامتهم، مشددة على القيام بجولات تفتيشية مفاجئة للحضانات غير المرخصة التي تستقبل أطفالا مع اللجنة ويتم إغلاق المبنى والقيام بزيارات أخرى للتأكد من إغلاق المبنى نهائيا.

وبينت المجرن ان وزارة الشؤون تمنح الترخيص لمن تراه مناسبة وذات كفاءة واهتمامه الأول والآخر بالطفل وليس التكاليف المادي، وان الوزارة تسعى لتحقيق الجو المناسب للطفل والحد من تأثير ومخاطر المربيات بالمنزل وانه يعتبر للحضانة دور مهم في تهيئة الطفل وهي مرحلة انتقالية تأسيسية لشخصية الطفل بين المنزل والمدرسة.

وكشفت ان الدليل الارشادي الذي ستطلقه وزارة الشؤون ممثلة في إدارة المرأة والطفولة يوم الأربعاء المقبل لارشاد

أولياء الامور الى الحضانات المرخصة يتضمن بالإضافة الى ذلك الهيكل التنظيمي لإدارة وتدريب بإدارة المرأة والطفولة وقسم مراقبة دور الحضانات الخاصة والمذكرة الايضاحية لاقانون دور الحضانة والقرار الوزاري بشأن اللائحة التنفيذية واسماء الحضانات المرخصة في كل محافظات الكويت وعناوينها وارقام الهواتف.

وبينت المجرن ان قسم رقابة الحضانات يضع جدولاً بالحضانات المراد التفتيش عليها بداية كل اسبوع من قبل المفتشات سواء لرصد المخالفات او تجديد الترخيص ويتم الدخول الى الحضانة وتتطلب كل المستندات الخاصة في الحضانة منها الترخيص وملفات العمالة وملفات الأطفال وكشفت الحضور والغياب للأطفال وايصالات رسوم التسجيل وتعبئة نموذج التفتيش الخاص بالوزارة والتأكد من عدم مخالفة اقامة العاملات وتسجيل الملاحظات الخاصة في دار الحضانة وتسليم نسخة للحضانة

والاحتفاظ بنسخة في الإدارة وتحرير مخالفة اذا وجدت. في الوقت نفسه «الأنباء» التفت بعدد من اولياء الامور وذلك للتعرف على أبرز الصعوبات التي يواجهونها خلال رحلة بحثهم على حضانة أكثر امنا تتناسب مع احتياجات الطفل في تلك المرحلة العمرية، والذين أكدوا لـ«الأنباء» ان ارتفاع أسعار الحضانات المرخصة هو أحد الأسباب التي تدفع الأسرة الى بعض الأحيان الى اللجوء لبعض الحضانات غير المرخصة خاصة في حال وجود أكثر من طفل في الأسرة، لافتين الى ضرورة التشديد على مخارج الطوارئ الخاصة بالحضانات، بالإضافة إلى تواجد ممرضة على الأقل داخل كل حضانة مع الرقابة على العلامات والتأكد من المؤهلات الدراسية للمعلمات اللاتي يعملن ببناءنا ومهارتهن اللغوية والاجتماعية في مراحلهم السنية الأولى، واليكم التفاصيل:

في البداية أكدت نانسي نصار على أن اختيار حضانة تناسب الأطفال بمراحلهم

شروط ترخيص الحضانات

لغرض الحضانة وليس لأي غرض آخر شريطة إحضار موافقة الجيران واعتمادها من قبل مختار المنطقة. عدم استئجار أي مبنى إلا بعد موافقة إدارة المرأة والطفولة على المبنى للتأكد من خلو القطة من حضانتين. استخدام الدور الأرضي كفضول دراسية وصالة ألعاب وغرفة نوم وغرفة عزل ومطعم فقط، والدور الأول للإدارة والأنشطة. توفير شروط الأمن والسلامة. توفير مواقف للسيارات، وتوفير صالة الألعاب الحركية، وتوفير مطعم للأطفال. توفير غرفة استقبال وتوفير دورات للمياه مناسبة لحجم الأطفال. لا يسمح باستقبال الأطفال إلا دون 4 سنوات.

التقدم بطلب خطي موجه لإدارة المرأة والطفولة يفتح دار حضانة مرفق معه صورة من البطاقة المدنية والجنسية وصورة من المؤهل الدراسي والأصل للمطابقة، وشهادة من التأمينات الاجتماعية تثبت عدم العمل بالجهات الحكومية أو القطاع الخاص. موافقة الهيئة العامة لشؤون الإعاقة إذا كانت دار الحضانة مخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة، مبينا نوع الإعاقة المسموح باستقبالها. أن يكون مقدم الطلب كويتي الجنسية وغير موظف بأي جهة حكومية أو أهلية. أن يكون عمر مقدم الطلب (21 عاما) فما فوق، بالإضافة إلى شهادة دراسية جامعية. مبنى مستقل بذاته يستعمل بالكامل

أسعارها مقارنة بالأخرى. وفي سياق متصل، أشارت سارة لطفي الى ان هناك العديد من المشاكل التي تلاحظها واحدة وبإشراف مدرسة واحد، فيما يتعلق بغياب المؤهلات الدراسية للعاملين بها خاصة المدرس الأول لتعليم أساسيات التربية.

وأضافت سارة ان هناك عددا كبيرا من الأطفال في غرفة واحدة وبإشراف مدرسة واحدة، مشيرة الى ان المشكلة تكمن في أن معظم الاماكن المخصصة لتلك الحضانات عبارة عن قفل سكنية غير مهيأة لكثير من النشاطات الواجب توافرها في هذا العمر. من ناحية، أكد خليل محمد على أهمية تكثيف الرقابة على تلك الحضانات والتأكد من سلامة الإجراءات المتخذة للحد من المشاكل الكثيرة التي تحدث لأطفالنا خلال السنوات الماضية، نتيجة الإهمال وأسلوب الاملاية السدي يتعامل به اصحاب الحضانات فيما يخص سلامة أطفالنا، مشيرا الى أهمية قيام الأسر بزيارات مفاجئة على حضانات أطفالهم للتأكد من جميع التفاصيل التي تخص الطفل، خاصة أن الطفل في تلك المرحلة لا يستطيع التعبير عن مشاعره وما يتعرض له من أي سلوكيات تسعى له.

وبينت محمد ان الحل البديل هو في تواجد خادمة داخل البيت بصفة دائمة خلال الفترات الصباحية على الأقل، معتبرا ان هذا الحل هو الأسوأ نتيجة الحوادث التي نشهدها يوميا من اعتداءات على أطفالنا من قبل الخادمة، بالإضافة الى عدم قدرتها على تعليم الطفل وتنمية مهارته الاجتماعية في المنزل لعدم أهليتها.

تلك الحضانات تدعي انها من ضمن الحضانات المرخصة على الرغم من أنها لا تحمل أي دليل عن ذلك الترخيص، لافتة الى أنه يسهل اكتشاف تلك الحضانات من أسعارها الرخيصة. كما بينت أن هناك العديد من الحضانات يمتنعون ولي الأمر من الدخول إلى الصف ليرى أطفاله، متسائلة عن السبب من ذلك خاصة أنه من أبسط حقوق أولياء الامور أن يروا أبناءهم ويطمئنوا عليهم وسط الأطفال، وأكدت نغم ضرورة تشديد الرقابة على العلامات والخامات في جميع الحضانات وإجراء الفحوصات لهم كونهم يتعاملون بصورة مباشرة مع الأطفال خاصة فيما يتعلق بالطعام والنظافة الشخصية، لافتة إلى أن الحل يتقفل في السماح بتريخيص المزيد من الحضانات ولكن بشرط تواجد الكاميرات الخاصة بالمراقبة وتواجد ممرضة على الأقل داخل كل حضانة أو اعطاء العاملين دورات تدريبية خاصة بالاستعاة الأولى.

من جانبه، أشار فايز العجمي إلى ان تلك الحضانات هي الحل الأكثر امنا للطفل في ظل عمل الوالدين في الفترات الصباحية، لافتا إلى ان ما يحدث من حوادث يعود إلى عدم رقابة الأسرة على الحضانة والتأكد من وجود التراخيص والممرضات وخلو الحضانة من أي مخاطر قد تسبب الأذى للأطفال، مطالبا الأسر بعدم التهاون في حالة ثبوت تعدي العلامات أو الدراسات على الطفل أو إهماله خلال فترة موته في الحضانة.

وأضاف العجمي انه في ظل الأعباء والمستلزمات المادية التي تدفع الزوج والزوجة الى العمل ومع ارتفاع أسعار الحضانات المرخصة، لا يرى الوالدان حلا إلا في ترك أولادهم في تلك الحضانات غير المخصصة لاستقبالهم نتيجة انخفاض

السنية ليس بالأمر السهل خاصة في ظل ما يواجهه الآبوين من تحديات خلال رحلة بحثهم عن حضانة متميزة وآمنة لأطفالهم، مشيرة إلى أنها عانت من مشكلات كثيرة خلال رحلة بحثها، مشيرة إلى أن هناك بعض الحضانات الخاصة التي تفتقر إلى وجود عدد كاف من المخارج في حالة حدوث أي حالة وقوع أمر طارئ.

وأضافت نصار إلى أنها اكتشفت خلو بعض الحضانات من الممرضات، مما يترتب عليه العديد من المشكلات فيما يتعلق بإسعاف الأطفال وتناولهم للادوية خلال الفترة التي يتعاملون بها في الحضانة، مشيرة إلى أن مستوى النظافة في إحدى الحضانات التي قامت بزيارتها كان دون المستوى. وأشارت إلى وجود قضية أخرى لا بد من مناقشتها في حالة الحضانات الخاصة غير المرخصة منها وهي مسألة الرقابة الصحية على الأطعمة والوجبات التي تقدمها الحضانات لأطفالنا ومن يقوم بإعدادها وهل هي مرخصة لعمل الأطعمة؟

كما لفتت إلى ان الارتفاع السنوي للأسعار لا يصاحبه أي تبرير، فال تطوير غير ملموس فعليا قياسا بالمبلغ الإضافي الذي يضاف سنويا. من جانبها، أشارت نغم محمود إلى أن المشكلة تكمن في ارتفاع أسعار بعض الحضانات المرخصة والتي قد تصل أسعارها إلى 150 ديناراً شهريا، مشيرة إلى أن هذا المبلغ لا تستطيع تحمل تكلفته بعض الأسر خاصة التي لديها أكثر من طفل. وأضافت نغم ان هناك الكثير من المخاوف التي يتعرض لها الأسر في الكثير من تلك الحضانات مثل نقص المساحة الخاصة بالأطفال، بالإضافة إلى كون تلك الاماكن غير آمنة ولا تصلح لتواجد الأطفال داخلها. مشيرة إلى أن عددا كبيرا من

عدم التقيد بالخطوط يكشف عن عربية وخليجي بسكر بين محمد الجلاهمة

أحال رجال أمن الجبراء الى مخفر القيروان فتاة عربية وشابا خليجيا بالسكر البين. وقال مصدر امني ان رجال الأمن رصدوا مركبة يترنح قائدها بها ولا يلتزم سائق السيارة بالخطوط الأرضية، حيث تم توقيف المركبة لتحرير مخالفة، وتبين ان قائدها في حالة سكر بين برفقته فتاة عربية هي الأخرى في حالة غير طبيعية.

تأجيل قضية انضمام 5 كويتيين و3 بدون إلى «داعش» إلى 20 ديسمبر مؤمن المصري

أجلت الدائرة الجزائية القائمة بمحكمة الاستئناف برئاسة المستشار علي الدريع نظراً قضية أمن الدولة رقم 2014/8 المتهم فيها 5 كويتيين و3 من فئة البدون بالانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية المعروف بـ «داعش» لجلسة 20 ديسمبر المقبل للاطلاع.

«الإقامة» تضبط 3 وافدين زوروا عقود إنشاء شركة هاني الظفيري - محمد الجلاهمة

تمكنت الإدارة العامة لمباحث شؤون الإقامة، بإشراف مدير عام الإدارة العامة لمباحث شؤون الإقامة العميد سعود عبدالله الخضر وبعد إجراء التحريات اللازمة بإلقاء القبض على وافدين من الجنسية المصرية ووافد سوري شاركوا جميعا في تزوير عقود إنشاء إحدى الشركات حديثة التأسيس. وكانت معلومات قد وردت تفيد بوجود تزوير في عقد ووصل تحصيل الإيجار لإحدى الشركات، وبفحص الأوراق المطلوبة ومراجعتها مع الجهات المختصة والتحري من دقة المعلومات تبين صحة عملية التزوير، وبمواجهة المتهمين اعتراف بالواقعة. وعند ضبط المتهمين وجد بحوزة أحدهما مواد مخدرة ومشروبات روحية وبالبحري عنه تبين أنه من أرباب السوابق ولديه عدد ثلاث قضايا جنائية (تزوير) ومنع من السفر. وقد تم إحالة المتهمين إلى جهات الاختصاص لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقهم.

مواطنة تهتم ممرضا بسببها إهانة رجل مباحث في هدية وضرب مواطنة في البلدية من قبل تربوية

لهما هويته وبلغهما بانه رجل مباحث. من جهة أخرى، سجلت مواطنة في مخفر شرطة مبارك الكبير قضية حملت عنوان ضرب على نحو

موجز أممي تهديد فتاة عند فرع الغاز

تقدمت ربة منزل كويتية الى مخفر شرطة خيطان مبلغة عن تعرضها للتهديد عبر الهاتف خلال وجودها أمام فرع الغاز في منطقة خيطان، وقالت المبلغه وهي من مواليد 1971 ان المدعى عليه يدعى (ف.ب) وان التهديد وصلها عبر رسالة على الواتساب مساء يوم الخميس.

سرقة قطع غيار

في قضية عربية ولا تخلو من الطرافة، تقدم وافد سوري الى مخفر شرطة الفحيحيل ليتهم شخصا مجهولا بسرقة بطارية مبيكرة، وقال المبلغ ويعمل ميكانيكيا ان شخصا تقدم اليه وطلب إصلاح سيارته حيث أبلغه بأن المركبة بحاجة الى قطع غيار فرب عليه بأن ينجز كل المطلوب ويشترى قطع الغيار على ان يحاسبه لاحقا وبعد ساعات حضر اللص وانطلق بسيارته دون دفع قيمة التصليح او دفع قيمة قطع الغيار.

وفاة شاب في ظرف غامض

أحيلت جثة أردني من مواليد 1988 الى الطب الشرعي للوقوف على سبب وفاته في منزل أقاربه في منطقة النقرة، وقال زميل المتوفي وهو أردني ايضا ان المتوفي وجد بلا حراك في سريريه.

سؤال أمنية اللواء متقاعد حمد السريع



بين حين وآخر نسعم عن وقوع جريمة قتل مروعة يذهب ضحيتها مواطن أو مقيم وتستنفر أجهزة الأمن للوصول للجاني سواء كان شخصا أو أكثر.

وعندما تتمكن أجهزة المباحث من ضبط الجناة وتنشر الاعترافات بالصحف اليومية وتعرض الدوافع التي أدت إلى ارتكاب تلك الجرائم فإن البعض يستغرب من الأسباب ويراهم غير منطقيه، حيث (خزني واخزك) أو (ليش تضحك بصوت عال) تتسبب في وقوع جريمة قتل يذهب ضحيتها شخص أو أكثر وتيتم أطفالا وتزداد الأرامل.

جرائم القتل يرتكبها جناة غالبيتهم من الأحداث أو شباب في عمر الزهور أما الأسباب فإن الاستهتار والرعونة والاعتقاد بأن ما يرتكبه يعتبر نوعا من التباهي واستعراض العضلات ولا يعلم أن أفعاله ستدبر به إلى غيايب السجون أو إلى حبل المشنقة. هناك جرائم مخطط لها وتحدث إما بسبب الثأر أو الانتقام وهذه من الجرائم الأقل وقوعا أما الجرائم التي تقع بسبب السرقة فإنها من الجرائم التي يصعب كشف غموضها لأن الجاني جاء للسرقة وليس للقتل وهي الجرائم القليلة جدا مقارنة بالجرائم التي يرتكبها الشباب والتي يجب على الدولة الاهتمام والحد منها. وعندما نستعرض وندرس سلوك الجاني فنجد أنه من أصحاب السوابق ولديه سجل حافل في الاعتداء على الآخرين وليس بالضرورة أن تكون لديه قيود أمنية لدى وزارة الداخلية بل نجد أن لديه سجلا لدى المدرسة التي يدرس بها. وهناك أحداث لديهم سجل أممي لدى شرطة الأحداث في جرائم الاعتداء. حين يصرح أحد المسؤولين في وزارة التربية بأن حوادث العنف في المدارس تصل في كل عام إلى 3 آلاف حالة ما بين مشاجرات داخل المدارس وخارج الأسوار بخلاف أعداد قضايا العنف بين الأحداث المقيدة في كل عام لدى إدارة شرطة الأحداث فإن ذلك يستوجب من وزارة الداخلية إنشاء إدارة بالتعاون مع وزارة الصحة ووزارة التربية لدراسة الحالات الشبابية (الأحداث) الذين يتميزون بسلوكهم العنيف والحرص على تأهيلهم من خلال دورات توعوية نفسية مكثفة أو إلزامهم بتقديم خدمات اجتماعية تخفف عنهم ظامرة العنف غير المبررة حتى باتت تلك السلوكيات الشاذة أمرا يتفاخر به البعض. للأسف أن هناك أسرا تتفاخر حين يحمل ابنها آلة حادة وتتفاخر حين يعتدي الابن على الآخرين، بل وتشجعه ولهذا على مجلس الأمة سن تشريعات تعاقب الأسر التي تشجع أبنائها على العنف وحمل السلاح الأبيض.